الصباح AL-SABAH

5 نواب يتقدمون باقتراح بقانون بشأن إدارة البيانات الرقمية

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بشأن إدارة البيانات الرقمية، ووضع قواعد قانونية حاكمة في الحفاظ على أمن تلك البيانات من حيث التداول ونطاقه، مع إعطائه صفة الاستعجال.

ويقضي القانون الذي تقدم به كل من النواب عالية الخالد ود. جنان بوشهري ومهلهل المضف وماجد المطيري وعبد الوهاب العيسى ، بتنظيم حفظ البيانات الرقمية وتخزينها واسترجاعها والعمل بها وتحديد الاختصاصات للجهة المختصة والجهات العاملة عليها، ونص الاقتراح على ما يلي: – بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى قانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

"المادة الأولى"

التعريفات:

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، ويصدر الجهاز المركزي، خلال ستة أشهر من تشكيله، لائحة بالمصطلحات والتعاريف لما يرتبط بتطبيق أحكام هذا القانون فيما لم يرد به نص في هذا القانون:

– الجهاز المركزي: الجهاز المركزي لإدارة المعلومات والبيانات الرقمية.

– الجهات الحكومية: الوزارات والهيئات والمؤسسات الملحقة والمستقلة والشركات التي تملك فيها الدولة ما يزيد على 50% من رأسمالها.

– البيانات الرقمية: هي معلومات يتم تحريرها وتعديلها وطباعتها أو تخزينها عن طريق الحاسوب، وتكون هذه المعلومات على هيئة ملفات نصية، أو صوتية، أو صور، أو فيديو أو على هيئة برامج حاسوبية أو معلومات رقمية بلغة يفهمها الحاسوب.

– البيانات الرقمية السيادية: هي البيانات أو المعلومات غير القابلة للحفظ خارج حدود الدولة والتي تخضع لقوانين وسياسات الدولة وتؤثر على سيادتها.

– سرية البيانات الرقمية: هي البيانات أو المعلومات الخاصة أو الداخلية أو المحظورة التي يحق لعدد محدد من الموظفين أو المسؤولين إضافتها أو الاطلاع أو التعديل عليها ولا تؤثر على سيادة الدولة، والتي تحتاج إلى ضوابط أمنية مثل التشفير أو بروتوكولات كلمة سر أو المصادقة على مرحلتين وغيرها من مثل هذه الضوابط.

– البيانات المفتوحة: هي البيانات الرقمية غير المقيدة وتكون متاحة للعموم من دون قيود ويجوز استخدامها أو مشاركتها من قبل الجهات أو الأفراد.

– حوكمة البيانات: هي السياسات والممارسات المنفذة لإدارة أصول البيانات بشكل آمن داخل الدولة.

"المادة الثانية"

ينشئ مجلس الوزراء بمرسوم "الجهاز المركزي لإدارة المعلومات والبيانات الرقمية" يهدف إلى تحسين إدارة البيانات وحوكمتها وتعزيز قيمة الاستفادة منها، ويحدد رأس المال وميزانيته التشغيلية وتشكيله، ويعين الوزير المختص بالإشراف عليه، بما يكفل له هذا القانون استقلاليته بتطبيق احكام هذا القانون على جميع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص الذي يحتفظ ببيانات ذات طابع سيادي.

"المادة الثالثة"

تحفظ جميع بيانات الدولة الرقمية وفق جداول التصنيفات التي يقررها الجهاز المركزي خلال سنة من تشكيله، ويكفل هذا القانون الحماية القانونية للبيانات المنصوص عليها، وذلك وفق الاختصاصات والأهداف التالية:

1 – حماية البيانات السيادية لتكون داخل حدود الدولة أو في سفاراتها وقنصلياتها وبعثاتها الدبلوماسية التي تمتلكها دولة الكويت ملكا كاملا .

2 – تحديد وتصنيف البيانات السيادية والبيانات السرية والبيانات المفتوحة.

3 – العمل على حصر البيانات وتجميعها وتصنيفها وتبيان نطاقها من حيث البيانات المفتوحة والسرية والسيادية.

4 – دعم وتعزيز جهود الدولة بتحقيق رؤيتها في التحول الرقمي وتطوراته.

5 – تعزيز فهم سياسة تصنيف البيانات في الجهات الحكومية.

مجلس الأمة

6 – إعداد وإصدار سياسات أمن المعلومات الرقمية في الدولة بالتنسيق مع مركز الأمن السيبراني.

7 – تحديث تصنيف البيانات الرقمية وفق التطورات والمتغيرات التكنولوجية والتقنية.

8 – إصدار سياسات حوكمة البيانات.

9 – إصدار سياسات خصوصية البيانات والأفراد.

"المادة الرابعة"

يعين مجلس الوزراء بقرار منه رئيسا للجهاز بدرجة وكيل وزارة ، ونائبين بدرجة وكيل مساعد، ويحدد مكافآتهم.

"المادة الخامسة"

يختص الجهاز وفقا لهذا القانون بالآتي:

1 – وضع المعايير وتفعيل حوكمة البيانات وإجراءات تطبيقها

2 – وضع المعايير وتفعيل حماية خصوصية البيانات والأفراد

3 – حصر وتحديد أنواع البيانات لدى الجهات الحكومية.

4 – تصنيف وتحديد البيانات السيادية والبيانات السرية والمفتوحة.

5 – إصدار والإشراف على سياسة أمن المعلومات بالنسبة للمعلومات السيادية التي ستحفظ داخل نطاق الدولة ، بالتعاون مع مركز الأمن السيبراني، وذلك من خلال:

أ– تحديد من يمتلك حق الدخول على هذه البيانات والاطلاع عليها.

ب– تحديد الأطر والسياسات الحاكمة التي تحدد آلية الدخول الى هذه البيانات من خلال آليات التسجيل الالكترونية والمعتمدة عالميا وبأعلى المعايير الأمنية وكل ما من شأنه التعامل مع أي من هذه البيانات سواء بالإلغاء أو النسخ أو التعطيل أو التحميل أو التنزيل وغيرها من الإجراءات الإلكترونية الخاصة بالتعامل مع البيانات .

ج– تحديد مواصفات واشتراطات من يتم ترشيحه لمتابعة هذه البيانات وعمليات الدخول الى هذه البيانات والتصرف بها.

6 – وضع سياسة أمن المعلومات بالنسبة للمعلومات السرية التي ستحفظ خارج نطاق الدولة بالتعاون مع مركز الأمن السيبراني.

7– الانتهاء من عمل اللوائح الداخلية "الإدارية والمالية" للجهاز خلال ستة أشهر من تاريخ تعيين الرئيس ونوابه.

"المادة السادسة"

تعرض الأعمال النهائية للجهاز وجميع السياسات والتصنيفات الخاصة بالبيانات على مجلس الوزراء، ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده المرسوم الذي يصدر بشأنها تنفيذا لأحكام هذا القانون.

ويصدر مجلس الوزراء إعمالا لهذا القانون قرارا تنفيذيا لجميع الجهات الحكومية بشأن تنظيم الربط مع تلك الجهات والجهاز المركزي.

وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام بتنفيذ أحكام هذا القانون وقرارات مجلس الوزراء المنفذة له وما يصدر عن الجهاز المركزي.

وتكون السياسات المعتمدة من قبل الجهاز ومن بعد اعتمادها من مجلس الوزراء هي السياسة العامة للدولة للتعامل مع بيانات الدولة بكل أنواعها، وعدم الالتزام بها يعتبر مخالفة صريحة لبنود هذا القانون.

ويجوز التعديل على هذه السياسات بقرار من مجلس الوزراء متضمنا أهداف التغيير وأسبابه على أن يحقق مصلحة عامة، ويزيد من حفظ وأمن البيانات ومرونة تداولها بشكل لا يهدد أمن للبلاد أو سلامة البيانات أو فاعليتها.

"المادة السابعة"

تنشأ في كل من الجهات الحكومية، فور العمل بأحكام هذا القانون، وحدات إدارية بحسب طبيعة الجهة بمستوى إدارة على أن يكون رئيسها من ذوي التخصص أو الخبرة، وتختص بتطبيق أحكام هذا القانون وقرارات مجلس الوزراء التنفيذية له وقرارات الجهاز المركزي والتعاميم الصادرة عنه وتنفيذ السياسيات المعتمدة ورفع تقرير نصف سنوي للجهاز المركزي عن أعمالها.

ويضع الجهاز المركزي معايير مؤشرات التقييم للأداء لجميع الجهات الحكومية والوحدات الإدارية المختصة بتصنيف البيانات.

"المادة الثامنة"

يشرف الجهاز المركزي على تخزين البيانات وفق السياسات المعتمدة لحفظ البيانات الرقمية، بشكل يضمن سلامتها وسرعة توافرها ووجود نسخ احتياطية لها، بتحديد أفضل أماكن التخزين على النحو الآتي:

1 – التخزين على أجهزة تخزين تتبع الدولة وتمتلكها "خوادم" ويخصص لها مكان بأعلى معايير الحماية من التلف كمعايير الحماية من الحريق والحماية من الاختراق وبأعلى معايير الانشاء الخاصة بعمل مقار ومواقع لهذه الخوادم وكل ما يستعديه التطور التكنولوجي من حماية مطلوبة.

2 – استخدام نظام السحابة وفق أفضل النظم المعتمدة، ويشترط بالسحابة أن تكون ملكا للدولة، ويحظر تأجير مساحات في سحب خارجية سواء من شركات أو دول أو أي جهة لا تكون ملك للدولة، لحفظ بيانات الدولة السيادية.

3 – إنشاء مقار للخوادم في سفارات الكويت في الخارج على أن تكون بالمواصفات الأمنية والتقنية وفق المنصوص عليه في هذا القانون، لحفظ بيانات الدولة السرية والسيادية بحيث يتحقق ضمان ملكية وتبعية هذه البيانات للدولة.

4 – يراعى عند وضع سياسات التخزين أن يكون هناك ربط بين هذه البيانات، بحيث يكون لكل جهة خوادم لبياناتها ويكون هناك نسخة أخرى منها مرتبطة بها ويعمل لها ترقية فورية، في المقر المركزي والمقار الفرعية الحافظة لجميع بيانات الدولة بكل جهاتها.

وتوضع جميع هذه البيانات في مكان آمن داخل نطاق الدولة أو خارجها وفق الأنظمة الأمنية والتقنية المنصوص عليها في هذا القانون ويتم العمل على تطويرها وترقيتها من خلال الربط الفوري.

"المادة التاسعة"

يرفع الجهاز المركزي لمجلس الوزراء تقريرا سنويا سريا عن مهامه متضمنا مؤشرات قياس أداء جميع الجهات التي تخضع لهذا القانون ومدى الالتزام بالسياسات التي تصدر عن الجهاز.

"المادة العاشرة"

يستمر العمل بأحكام قانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

وتسري أحكام هذا القانون على كل جهة غير حكومية أو أهلية أو من القطاع الخاص ذات شخصية اعتبارية فيما تكون محتفظة به من بيانات خاضعه لأحكام هذا القانون وقراراته التنفيذية بحسب طبيعة عملها.

"المادة الحادية عشرة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تتمات

قبول استقالة الحكومة

باتخاذه ما يراه محققا للمصلحة العليا للبلاد".

يذكر أن الصدام بين الحكومة ومجلس الأمة، جاء على خلفية تقارير اللجان البرلمانية بشأن "شراء القروض"، وزيادة رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين، والمساعدات الاجتماعية، والتي طلبت الحكومة إعادتها إلى اللجنة المالية، لمزيد من الدراسة، ولكن المجلس رفض طلبها.

وبقبول سمو ولي العهد استقالة حكومة النواف، يكون قد تم طي فصل من فصول هذه الأزمة المستحكمة بين السلطتين، فيما يترقب الجميع الفصل الثاني والذي سيبدأ بتسمية رئيس الحكومة المقبلة، وتكليفه تشكيلها، والمرجح أن يكون هو نفسه سمو الشيخ أحمد النواف.

وفيما يظل مصير مجلس الأمة معلقا بيد المحكمة الدستورية، التي قد تقضي بإبطاله، فإن مصادر نيابية أكدت لـ"الصباح"، أن التهدئة ستسود بدرجة كبيرة المرحلة المقبلة، من الجانبين النيابي والحكومي، أملا في الوصول بالأمور إلى بر الأمان، ومحاولة ترطيب العلاقة بين السلطتين، ونزع فتيل التأزيم بينهما، وعودتهما للتعاون من جديد.

وكان عدد من النواب قد دعوا خلال اليومين الماضيين، إلى ضرورة التهدئة والاستقرار، وتحقيق التوافق بين النواب والحكومة، من أجل إنجاز الإصلاحات الحقيقية التي ينتظرها الشعب الكويتي، لافتين إلى أن الخطاب السامي التاريخي الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، في افتتاح دور الانعقاد، والذي ورد فيه أنه "على السلطتين التنفيذية والتشريعية تحمل المسؤولية الوطنية، والتعاون في ظل أجواء من التوافق والتفاهم".

وأكدوا أن التوافق مطلب القيادة السياسية والشعب الكويتي والنواب كذلك، وأنهم لن يحيدوا عن الدعوة للتوافق النيابي – النيابي والنيابي – الحكومي، استنادا إلى أن المواطنين سئموا الصراع والنزاع بين السلطتين وتكرار استقالات الحكومات وحل المجالس.

الناهض

وأشار إلى أن انجاز المعملات الحكومية إلكترونيا يخفف الضغط على الجهات الحكومية ويمنع هدر طاقات العمل في إنجاز المعاملات يدويا بالإضافة إلى الفوائد الجانبية التي سيتم تحقيقها كتقليل الازدحام المروري وتوجيه طاقات العمل الجهات الحكومية إلى أعمال أخرى للاستفادة المثلى.

دير ياسين

و20 إصابة، بينها 4 بحالة خطرة.

من جهته أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الحداد وتنكيس الأعلام ثلاثة أيام، على أرواح شهداء المجزرة، التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في جنين ومخيمها، كما دعا عباس الفصائل الفلسطينية إلى اجتماع طارئ، لبحث مواجهة العدوان الإسرائيلي.

وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن ما يجري في جنين ومخيمها مجزرة تنفذها حكومة الاحتلال الإسرائيلية، في ظل صمت دولي مريب.

وأضاف أبو ردينة في تصريح نقلته "وفا"، أن "العجز والصمت الدولي هما ما يشجع حكومة الاحتلال على ارتكاب المجازر ضد شعبنا على مرأى العالم، وما يزال يستخف بحياة أبناء شعبنا، ويعبث بالأمن والاستقرار عبر مواصلته لسياسة التصعيد".

العقاب.

كما أكد رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، أن قوات الاحتلال تواصل ارتكاب متوالية القتل والإعدامات بحق أبناء الشعب الفلسطيني، مدفوعة بشعور القدرة على الإفلات من وطالب اشتية الأمم المتحدة وجميع المنظمات الحقوقية الدولية، بالتدخل العاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ووقف متوالية الدم التي يذهب ضحيتها الأطفال والشباب والنساء.

وأعلنت حركة "فتح" الإضراب الشامل، أمس الخميس، في مختلف أنحاء الوطن، حداداً على أرواح الشهداء.

وقالت الحركة في بيان: "نعلن اليوم إضراباً شاملاً وتصعيداً مستمراً في كل بقعة يطؤها الاحتلال وفي كل شارع ونقطة تماس، ولننفر لردع الاحتلال، فدماء وتضحيات شعبنا لن تذهب هدراً".

وأكدت وزارة الخارجية الفلسطينية، أنها استنفرت سفاراتها في العالم للمطالبة بتدخل دولي لوقف العدوان الإسرائيلي على جنين ومخيمها.

وأدانت الوزارة في بيان صحافي، بـ"أشد العبارات الاقتحام الدموي والهمجي الذي ترتكبه قوات الاحتلال منذ صباح هذا اليوم ضد جنين ومخيمها، ضاربة بعرض الحائط جميع القيم والمبادئ الإنسانية".

وتابعت الوزارة: "تمنع قوات الاحتلال الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى وتتركهم ينزفون وهم على الأرض حتى الموت والاعتداء بقنابل الغاز على مستشفى جنين والمرضى، في صورة تقشعر لها الأبدان وثقتها وسائل الإعلام على نظر وسمع المجتمع الدولي، صورة تعبر عن عنجهية الاحتلال وإصراره على تصعيد الأوضاع في ساحة الصراع بما يهدد تفجيرها بالكامل".

التعليمية

شهادة مزورة، معظمها تم استرداد المبالغ من أصحابها، وأخذوا أحكاما قضائية.

أضاف أن المزور من جنسية عربية موجود في السجن بأحكام قضائية تصل إلى أكثر من 30 عاما، مؤكدا استمرار اللجنة في كشف هذه القضية، ومتابعتها لرفع تقرير إلى مجلس الأمة فور الانتهاء منه.

وقال المطر إن الحقائق تتجلى وتنكشف أمام اللجنة من اجتماع إلى آخر، حول المشاكل التي خلقتها الشهادات المزورة، والمعاناة التي يعاني منها المجتمع الكويتي بسبب هذه الشهادات.

وذكر أن اللجنة ستجتمع يوم الأحد المقبل بحضور جمعية المعلمين والقيادات التربوية لمناقشة موضوع الغش، مؤكدا أن " مسؤولية المحاسبة كبيرة بدءاً من المسؤولية السياسية لوزير التربية والقيادات التربوية".

الكندري

واستقطاب الخبرات من جميع أنحاء العالم.

وقال الدكتور الكندري في كلمته الافتتاحية لمؤتمر جراحة العظام الأول أمس، والذي تقيمه رابطة جراحة العظام الكويتية برعاية وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي، إن التخصص ينطوي على أهمية قصوى في رفع مستوى الخدمة الصحية، خصوصا ما يتعلق بجراحة العظام لأهميتها العلاجية وضرورة توفيرها بالسرعة المطلوبة.

وأوضح أن المؤتمر يناقش التطور السريع حول العالم بمجال جراحة العظام وايجاد فرص للتعاون المشترك بين مختلف الجهات، واستغلال الموارد البشرية والمالية المتوفرة بكفاءة وإتقان، والنهوض بمستوى الخدمة المقدمة في هذا المجال المهم، مما سيؤدي إجمالا إلى شعور المرضى والمراجعين بالمستوى العالي من الخدمات الصحية وجودتها وتطويرها.

وذكر أن التنظيم الجيد للمؤتمر الذي يحضره متخصصون من الكويت والعالم، يعكس مدى الجهد والعمل الدؤوب الذي يبذل من اللجان المنظمة وفرق العمل التي تولت التحضير لإنجاز هذا المؤتمر بالشكل المناسب.

من جانبه قال رئيس الرابطة ورئيس المؤتمر الدكتور عويض المطيري في كلمته، إن فعاليات المؤتمر تستمر ثلاثة أيام وتشهد استعراض 47 محاضرة علمية وثلاث ورش عمل جراحية تدريبية ونقل حي لعمليات جراحية مع المناقشة المباشرة لها.

وأوضح المطيري أن التقدم المتسارع في مختلف العلوم الطبية يستدعي تكثيف تنظيم المؤتمرات والورش العلمية، لما لها من انعكاس واضح على مستوى الخدمات الطبية، لاسيما التخصصات الجراحية المرتبطة بتحسين جودة المعيشة لدى الإنسان كجراحة العظام بمختلف تخصصاتها الفرعية.

وذكر أن المؤتمر يتضمن ثلاث حلقات نقاشية للمنتسبين لبرنامج الدراسات العليا في جراحة العظام وغيرها من الأنشطة، وسيحصل المشاركون على ما لا يقل عن 20 ساعة تدريب طبي معتمدة عند انتهاء المؤتمر.

وأشار إلى أن عدد المسجلين في المؤتمر تخطى 300 مشارك ومشاركة، من مختلف التخصصات الطبية والمستويات العلمية لتبادل الافكار والخبرات.

الكويتية

2022 مقارنة بعام 2019.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة علي الدخان، في المؤتمر الصحفي الذي عقد لإعلان النتائج المالية للشركة العام الماضي، إن "الكويتية" استطاعت تخفيض خسائرها من 107 ملايين دينار، تقريبا في عام 2019 الى 55 مليون دينار في 2022 مع تطور ملحوظ في أدائها.

أضاف الدخان أن المقارنة تتم بين نتائج العام الماضي ونتائج عام 2019 الذي كانت عمليات التشغيل خلاله تتم بصورة كاملة وطبيعة وأرقام هي الاقرب للواقع، لأن عامي 2020 و2021 لم يكونا كاملين من حيث التشغيل بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها الكويت وباقي دول العالم من إغلاقات قسرية وحظر للطيران لفترات طويلة.

وأشار إلى أن حركة المسافرين في مبنى الركاب "تي 4" نمت بنسبة 26 بالمئة العام الماضي، مقارنة بـ 2019 بنسبة 229 بالمئة اذا ما قورنت بعام 2021.

وأوضح أن "الكويتية" تسير بشكل صحيح لاعادة مكانتها المستحقة كأول ناقل جوي في المنطقة، وذلك من خلال خطة واضحة للتخلص من الخسائر نهائيا في 2024 والتحول الى الربحية في 2025.

لبنان

"اغتصاب السلطة"، ومنعه من السفر.

إلى ذلك، وجه القاضي عويدات كتاباً إلى رئيس وموظفي قلم النيابة العامة التمييزية وأمانة سرّ النائب العام لدى محكمة التمييز، طلب فيه عدم استلام أي قرار أو تكليف أو تبليغ أو استنابة أو كتاب أو إحالة أو مذكرة مراسلة أو أي مستند من أي نوع صادر عن المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، سواء إن ورد مباشرة من قبله أو بواسطة أي مرجع آخر، كونه مكفوف اليد في هذه القضية وغير ذي صفة، وإعلام قسم المباحث الجنائية المركزية بذلك.

وفي السياق القضائي، أيضاً، لم يلتئم مجلس القضاء الأعلى كما كان مقرّراً اليوم لبحث آخر المستجدات المتصلة بملف انفجار المرفأ، وذلك على وقع الضغط الشعبي، والتحرك الاحتجاجي الذي نفذه أهالي الضحايا ومدنيون وناشطون، وشارك فيه عدد من النواب، أمام قصر العدل في بيروت، "اعتراضاً على قرارات النائب العام التمييزي غير القانونية"، ورفضاً لما أسموه "مؤامرة وانقلاباً على التحقيقات"، وللوقوف في وجه أي مخطط لتعيين قاضٍ بديل عن البيطار، كما كان يتردّد في الدوائر القضائيّة.

وعقد نوابٌ ينتمون إلى قوى تغييرية ومعارضة أمس، اجتماعاً مع وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال هنري الخوري، المحسوب على "التيار الوطني الحر" "يرأسه النائب جبران باسيل"، شهد توتراتٍ غير مسبوقة وعلا فيه صوت الصراخ، قبل أن يسجّلَ حصول تدافع وعراك بين النواب ومرافقي الوزير، الذي سارع إلى نفي معرفته بالجهة التي تعرّضت للنواب.

واستنكر النواب الاعتداء عليهم من قبل "حراس وزير العدل"، وأخذ هواتفهم، مطالبين باستقالة الخوري، واصفين إياه بأنه "وزير اللا عدل".

كما أشاروا إلى أنهم طالبوا رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود، ووزير العدل، بتصليح الخلل القائم بعمل القضاء، وحماية القاضي البيطار، وإجراء التحقيقات اللازمة، معتبرين أن ما يحصل اليوم انقلاب على الحقيقة والعدالة والمحاسبة.

من جهته، أوضح وزير العدل في بيان، أن "الإشكال تسببت فيه أولاً الأجواء القضائية المشحونة، وثانياً نوايا بعض النواب الذين لم يلتزموا أصول التخاطب واللياقة مع الوزير".

بلينكن

إسرائيلية أوقعت قتلى"، حسبما أعلنت وزارة الخارجية، الخميس.

وسيلتقي بلينكن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، و"سيشدد على ضرورة أن يتخذ الطرفان خطوات لتهدئة التوتر من أجل وضع حد لدوامة العنف التي أودت بالعديد من الأبرياء"، على ما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس.